كلية : الاداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : دكتورة وفاء محمد سحاب العاني

اسم المادة باللغة العربية :تحديث الدول الاسلامية

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Modernization of the Islamic States

اسم المحاضرة الرابعة باللغة العربية: تأسيس المجلس الوطني الكبير

اسم المحاضرة الرابعة باللغة الإنكليزية : Elections grand national council

محتوى المحاضرة الرابعة

تأسيس المجلس الوطني الكبير

بعثت اللجنة النيابية التي اضطلعت بدور الحكومة المؤقتة بنداءات الى السكان والى المسلمين في جميع انحاء العالم، طالبت فيها ابداء المساعدة لتركيا في نضالها ضد المحتلين، واتخذت اللجنة النيابية في ١٩ آذار عام ١٩٢٠ قراراً بدعوة مجلس جديد في انقرة يتمتع بصلاحيات استثنائية وجاء في القرار: (لقد حل مجلس النواب في اسطنبول بالقوة، فلم تعد توجد في البلاد سلطة تشريعية، في حين ان السلطة التنفيذية واقعة في اسر سياسي، اذ ان جميع مؤسسات الدولة وكل وسائل النقل والاتصال تخضع لسيطرة الاحتلال). ويجب الإشارة الى إن الإعلان عن الدعوة الى انتخاب المجلس الجديد، أكد أن الأشخاص الذين يتوجب انتخابهم نواباً في المجلس الجديد، يجب أن تنطبق عليهم بشكل صارم متطلبات قانون النواب السابق ، وكان ذلك يعني ان ٨٥% من سكان البلاد حرموا من الترشيح للمجلس الجديد، وان ممثلي الأوساط القديمة نفسهم سيصلون الى المجلس الجديد، ولهذا لم يدخل الى المجلس الا ممثلوا الطبقات المالكة.

بعد ان وصلت أنباء انتصارات مصطفى كمال المتتالية على اليونانيين، أراد ان يغتنم فرصة الانتصار فأصدر منشوراً دعى فيه الى انتخاب أعضاء برلمان جديد يكون مركزه أنقره ويطلق عليه اسم (الجمعية الوطنية الكبرى) حيث نص المنشورالي جميع الولايات والاقضية المستقلة الى جميع القادة العسكريين الذين يحكمونها ان احتلال العاصمة من قبل قوات الحلفاء قد زعزع أسس الدولة وشل سلطاتها التشريعية والقضائية والتنفيذية، كما ان مجلس النواب المنحل قد وجه انذاراً الى الحكومة يحملها فيه جميع المسؤوليات الناتجة عن تصرفات قوات الاحتلال واستطرد مصطفى كمال قائلا أمام هذا الوضع ومن اجل البحث في الوسائل الكفيلة بصيانة سلامة العاصمة واستقلال الأمة وانقاذ الوطن ، فقد أصبح من الضروري اجراء انتخابات نيابية جديدة ، وذلك وفقا للمبادئ الآتية

١- إن الجمعية الوطنية التي ستلتئم في أنقرة ستكون مزودة بالصلاحيات المطلقة لإدارة مصالح البلاد والإشراف عليها
٢- ان المرشحين لعضوية الجمعية يجب أن تتوفر فيهم الشروط اللازمة لاكتساب صفة نواب.
٣- ان الانتخابات ستجري بحسب نظام الألوية وسيتمثل كل لواء بخمسة نواب.
٤- ان الانتخابات ستجري في يوم واحد في جميع المناطق.

٥- من حق جميع المنظمات الوطنية ان تقدم مرشحين عنها كما يحق لكل من وجد في نفسه الجرأة على مواجهة الموقف أن يرشح نفسه انفراديا
٦- تجري الانتخابات تحت اشراف ارفع الموظفين في كل لواء.
٧- تجري الانتخابات بواسطة الاقتراع السري وبعد فائزاً كل من يحصل على الاكثرية المطلقة من الأصوات.
٨- على النواب الفائزين ان يتوجهوا فوراً الى أنقرة بعد اعلان النتائج.

وعلى ذلك الأساس فقد تشكل المجلس الوطني الأول بنسبة (٥) نواب عن كل منطقة ادارية، فبلغ بذلك مجموع اعضائه ٣٥٠ عضواً ، منهم ٢٧٠ من ممثلي الولايات و ٦٨ من اعضاء مجلس المبعوثان العثماني السابق الذين انظموا إلى الحركة الوطنية التركية، ١٢ عضواً من الذين ألقت سلطات الاحتلال عليهم القبض ونفتهم إلى مالطة فعدهم المجلس من ضمن أعضائه.

تألف المجلس الوطني من هيئة مكونة من مجلس تشريعي واحد، تنتخب لمدة أربع سنوات بواسطة الانتخاب العام والاقتراع السري، وان تلك الانتخابات كانت تجري طبقا لنظام القائمة، حيث تجلب القوائم من جميع الولايات التركية، ويكون عدد مرشحي آية ولاية محدداً بعدد سكانها.

وفي الثالث والعشرين من نيسان عام ١٩٢٠ تم اجتماع المجلس الوطني الكبير الأول في أنقرة، وفي الافتتاح حضر ١١٥ عضواً على ان يحضر الباقون في شهر مايس، ولوحظ ان الأعضاء منهم الضباط وقادة الجيش ومنهم رووؤساء الجماعات المسلحة، ومنهم الاشراف ورؤساء العشائر والقبائل ومنهم شيوخ الطرق الصوفية كالمولوية والبكتاشية ومنهم المعلمون وروؤساء الاحزاب وسرعان ما انعكس ذلك على المجلس لدى انعقاده، حيث وجدنا الأعضاء يتكتلون فيما بينهم في جماعات تعبر كل منها عن فكرهم واتجاهاتهم، وقد فتح ذلك الباب القيام بتعدد الأفكار مما جعل التصادم بينهم أمرا مؤكداً، وبمرور الزمن ساد جو من التفكك بين الأعضاء وصار الخلاف بينهم في المجلس أمرا واقعا.

ويلاحظ على المجلس منذ اليوم الأول لانعقاده في ٢٣ نيسان عام ١٩٢٠ انه قد وضع نفسه فوق السلطنة والخلافة، وأن قراراته كانت مؤشراً واضحاً على حقيقة كونه أقام دولة جديدة تماماً، كما

ويلاحظ أيضا انه كان خليطاً من نواب ينتمون الى أحزاب ومنظمات سياسية متعددة يسودها جو من الانقسام برغم الجهود التي بذلها مصطفى كمال من اجل تحقيق الانسجام فيما بينهما
وبعد أداء القسم للولاء للميثاق الوطني، انتخب مصطفى كمال رئيسا للمجلس الوطني، حيث تولى المجلس إدارة البلاد مباشرة وانتخب من أعضائه لجنة اجرائية (هيئة) وزارة) تقوم بادارة الأعمال في البلاد بالنيابة عن المجلس، وبعد عدة جلسات اصدر المجلس الوطني في انقرة في ٢٩ نيسان عام ١٩٢٠ عددا من القوانين ومنها قانون الخيانة الوطنية (الذي وصف فيه أي شخص يقف بوجه حكم الشعب وتمثيل مجلس الأمة للشعب وحقه في ممارسة الحكم ليحل محل السلطنة بأنه خائن جزاؤه الإعدام، إما المشتركون على نحو غير مباشر فيعاقبون بالسجن، وفي اليوم نفسه ومن اجل منع ارتكاب الجرائم ضد الأمة والحد من الهرب من الجيش اصدر المجلس قانون أخر هو قانون تشكيل محاكم الاستقلال ومنحها صلاحية إجراء المحاكمات وتنفيذ فوري للإحكام في القضايا التي تعرض عليها، وهي الهرب من الجيش أو التحريض عليه، ومعارضة قرارات المجلس، والتجسس لحساب العدو، وقد تحولت المحاكم الى اداة رئيسية بيد حكومة أنقرة للقضاء على المعارضة حتى بعد الحصول على الاستقلال بوقت طويل.

اقترح مصطفى كمال إصدار دستور جديد يواكب التطورات الجديدة ويعمل على تثبيت سلطان المجلس إلا أنه قوبل بشيء من التردد من أعضاء المجلس، لان هذا الأمر يس مصير السلطان ومركزه ولذا اتفق على إصدار بيان موجز حالما تدرس المواد الدستورية المقترحة، ويؤكد حكم الشعب والأهداف التي قامت من اجلها الحركة الوطنية للتخلص من السيطرة الاجنبية وتحقيق الاستقلال الناجز ومقاومة كل من يتامر على الشعب ويقف ضد قرارات المجلس، وقد حرص أعضاء المجلس على النص في البيان بان تأسيس المجلس وحكومته ليسا خارج نطاق السلطنة والخلافة.
ومن القرارات المهمة التي اتخذها المجلس الوطني الكبير، استقلال تركيا بحدودها اثني عينها الميثاق الوطني، وانه الممثل الحقيقي الوحيد للأمة، وانه برلمان ثوري يسيطر على السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وانه مخول بالتصديق على الدستور، وأعلن نفسه السلطة الشرعية الوحيدة المستندة الى ارادة الشعب.